



## بناء النظام السياسي العراقي في مائة عام من منظور جغرافي

لطيف كامل كليوي\*

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

المخلص	معلومات المقالة
ان بناء النظام السياسي من الموضوعات الهامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتكس ، كونه المرتكز الرئيس لكيان الدولة والمحدد لتوجهاتها الداخلية والخارجية ، ناهيك عن ان صيرورة ذلك النظام والحيز المكاني الذي ينتظم فيه تقع ضمن الفضاء الجغرافي السياسي الذي يحدد الظاهرة مكانيا ويكشف عن ماهيتها زمكانيا ، عبر بيان مدى أتساق ذلك البناء مع هوية الدولة وتوجهاتها السياسية والدينية والاجتماعية ، على ان تكون ولادة ذلك النظام نابعة من عمق المجتمع وهويته لا مفروضة عليه ، كما حدث مع العراق في المائة سنة الماضية ( 1921- 2021) ، اذ فرضت الفواعل الدولية ( بريطانيا ، الولايات المتحدة الامريكية ) على التوالي شكل النظام السياسي في الدولة وبما يخدم تطورات هذين الفاعلين بعيدا عن رغبة الشعب العراقي ونخبه السياسية والاجتماعية والدينية ، فقد قامت بريطانيا باحتلال العراق رسميا والسيطرة على مقدرات الدولة والافادة منها في سياستها الدولية علاوة على انشاء النظام السياسي في الدولة بالشكل الذي يؤمن مصالحها فيها عام 1921 مع استمرار التأثير البريطاني حتى نهاية الحكم الملكي في العراق عام 1958 علي يد عبد الكريم قاسم ، اذ اخذت تنسق مواقفها وادائها الجيوسياسي مع الولايات المتحدة الامريكية لإزالة العقبات السياسية التي تعترض مصالحهما ، وبالفعل افادتنا من ذلك التنسيق وتمكنتنا من الاطاحة بحكم قاسم ومساعدة عبد السلام عارف من تسنم السلطة في الدولة ليخلفه اخوه عبد الرحمن بعد موته بظروف غامضة عام 1966 ، ثم ازالة الاخير من السلطة لاسيما بعد مشاركة العراق في الحرب ضد اسرائيل عام 1967 ومساعدة البعثيين على حكم العراق عام 1968 ، بيد ان ذلك الامر لم يدم طويلا اذ دب الخلاف بين الجانبين لاسيما في حكم احمد حسن البكر الذي اخذ يتمرد على السياسة الامريكية البريطانية آنذاك مما دفع بهما الى التنسيق مع الموساد الاسرائيلي لفتح حوار مع صدام حسين وتمكينه من الوصول الى السلطة وتم تحقيق ذلك في عام 1979 ، على ان الاخير تناغم مع الفواعل الرئيسة عالميا لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وبسبب طموحاته المهددة للمصالح الامريكية ، عملت الولايات المتحدة على اضعاف نظامه السياسي عبر زجه في حربي الخليج الاولى والثانية ثم الاطاحة به في الثالثة واحتلال الدولة عام 2003 ، ناهيك عن قيامها ببناء النظام السياسي في الدولة وفق مقاساتها الجيوسياسية .	<p>تاريخ المقالة :</p> <p>تاريخ الاستلام: 2021/4/20</p> <p>تاريخ التعديل : _____</p> <p>قبول النشر: 2021/5/2</p> <p>متوفر على النت: 2022/2/17</p> <p>الكلمات المفتاحية :</p> <p>النظام السياسي العراقي ، مائة عام ، منظور جغرافي</p>

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

### المقدمة:

عن ماهيتها زمكانيا ، وبيان مدى أتساق ذلك البناء مع هوية الدولة على المستوى السياسي والديني والاجتماعي ، على ان تكون ولادة ذلك النظام نابعة من عمق المجتمع وهويته لا مفروضة عليه ، كما حدث في العراق ابان المائة سنة الماضية ( 1921- 2021) ، اذ فرضت الفواعل الدولية ( بريطانيا ،

تهتم الدراسات الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكية بدراسة النظام السياسي كونه المرتكز الرئيس في كيان الدولة والمحدد لسياستها الداخلية والخارجية ، ناهيك عن دور مناهج الجغرافيا السياسية في الكشف عن صيرورة ذلك النظام والحيز المكاني الذي ينتظم فيه عبر تحديد الظاهرة مكانيا والكشف

\*الناشر الرئيسي : E-mail : lateef324@gmail.com

المقيبة التي نخرت جسد الدولة وهذا ما خططت له الولايات المتحدة ونجحت فيه الى حد ما ، وعليه يمكن القول ان بناء النظام السياسي العراقي خلال المئوية الاولى مر بمراحل متعددة افرزت تحولات جوهرية في بنية الدولة ونظام الحكم فيها تحت وطأة القوة الصلبة لبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية، لذا جاءت هذه الورقة البحثية لتكشف عن بنية النظام السياسي العراقي والتحويلات التي طالت الدولة ابان مئوتة التأسيس الاولى مشكلة البحث:

يمكن طرح مشكلة البحث على صيغة سؤال لبيان ماهية الموضوع المراد دراسته وعلى النحو الآتي :

ما الاسس التي بني عليها النظام السياسي العراقي منذ نشأة الدولة في عام 1921 ؟ وما ابرز الفواعل الدولية المؤثرة في ذلك البناء ؟

فرضية البحث: بناء على المشكلة اعلاه يفترض الباحث الفرضية الآتية:

لم يبني النظام السياسي العراقي خلال المئوية الاولى لنشأة الدولة وفق اسس وطنية سليمة وانما تحكمت بينائه الفواعل الدولية بالشكل الذي يخدم مصالحها الجيوسياسية الدولية.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تعرضه بمنهج علمي محكم لاهم مفصل في تاريخ الدولة العراقية الحديثة الا وهو نظامها السياسي الذي لم يكن وليد رحم الهوية العراقية وانما جاء به المحتل عند تأسيس الدولة في عام 1921 وما تلاه من تحولات سياسية طالت ذلك النظام حتى عام 2020 .

حدود البحث:

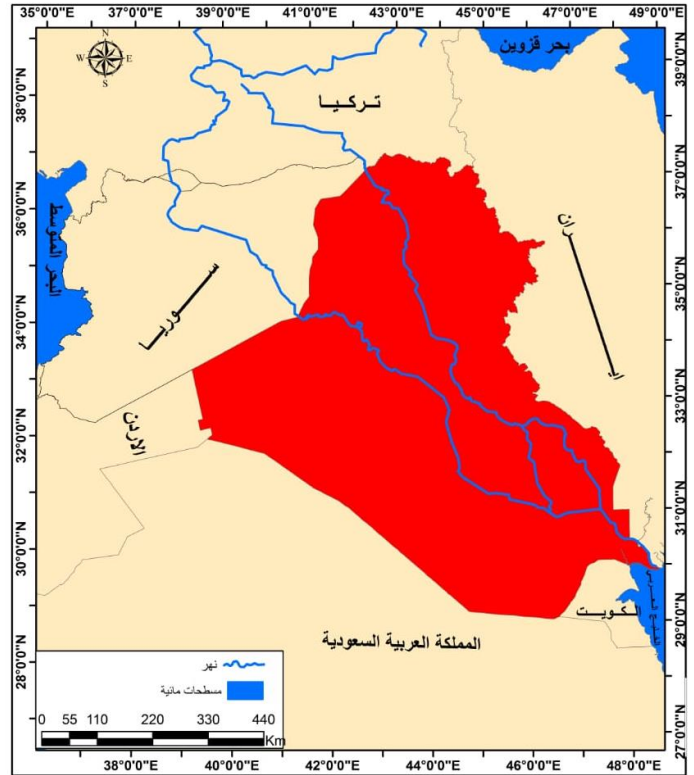
يتحدد البحث مكانياً بجمهورية العراق التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من اسيا بين دائرتي عرض (6° 29' - 37° 27' شمالاً) وخطي طول (39° 38' - 36° 48' شرقاً الخريطة (1)، فيما تمتد حدوده الزمانية بين عامي (1921 - 2020) .

الولايات المتحدة الاميركية ) على التوالي شكل نظام الحكم في الدولة خدمة لمصالحها الجيوسياسية والجيوسراتيجية على حساب مصلحة الشعب العراقي ، فقد قامت بريطانيا باحتلال العراق رسمياً والسيطرة على مقدرات الدولة والافادة منها في سياستها الدولية ، ناهيك عن فرضها للنظام الملكي في الدولة كونه الاقرب الى تحقيق مصالحها فيها بعد عام 1921 مع استمرار التأثير البريطاني حتى نهاية الحكم الملكي في العراق عام 1958 علي يد عبد الكريم قاسم ، ولم تقف عند هذا الحد لا بل اخذت تنسق جيوسياسياً مع الولايات المتحدة الاميركية لإزالة العقبات السياسية التي تعترض مصالحتهما في العراق ، وبالفعل افادت من ذلك التنسيق وتمكنت من الاطاحة بحكم قاسم وتمكين عبد السلام عارف من تسلم السلطة في الدولة ، ليخلفه اخوه عبد الرحمن بعد موته بظروف غامضة عام 1966 ، ثم الاطاحة بالأخير وعزله عن السلطة لاسيما بعد مشاركة العراق في الحرب ضد اسرائيل عام 1967 ومساعدة البعثيين على حكم العراق عام 1968 ، لكن سرعان ما دب الخلاف بين الجانبين خلال مدة حكم احمد حسن البكر الذي تمرد على السياسة الاميركية البريطانية آنذاك مما دفع بهما الى التنسيق مع الموساد الاسرائيلي لفتح حوار مع صدام حسين وتمكينه من الوصول الى السلطة وتم تحقيق ذلك في عام 1979 ، الذي تناغم مع الفواعل الدولية الرئيسة لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق فضلاً عن اللعب في منطقة التناقضات الجيوسراتيجية بينهما ليحصل على دعمهما العسكري والتقاني ، بيد ان الولايات المتحدة اخذت تتوجس من طموحات صدام التي باتت تهدد المصالح الاميركية وحلفاؤها ولاسيما اسرئيل ، لذا عملت على اضعاف نظامه السياسي عبر زجه في حربي الخليج الاولى والثانية ثم الاطاحة به في الثالثة واحتلال الدولة في عام 2003 ، لتشرع ببناء دولة هشة غير قادرة على اداء وظائفها يسودها الفساد والبطالة والفقير علاوة على التخندق الاثني والاصطفافات السياسية

راجت فكرة تأسيس الدولة العراقية وبناء نظامها السياسي المستقل لدى الاوساط السياسية والاجتماعية والدينية بعد اعلان الدستور العثماني في عام 1908, اذ تباحثت النخب العراقية حول فكرة وشكل النظام السياسي في الدولة لاسيما بعد انتهاء الحكم العثماني فيها, بيد ان النخب السياسية والاجتماعية العراقية انقسمت على نفسها بين مؤيد ورافض لشكل النظام السياسي المقترح للدولة, خاصة بعد طرح فكرة الحكم الجمهوري من قبل شخصيات وطنية عراقية أبرزها ( ناجي شوكت وتوفيق الخالدي وطالب النقيب وعبد الرحمن النقيب وهادي العمري ), ولأجل انضاج الفكرة عقدت مؤتمرا وطنيا في النجف الاشرف عام 1918 ضم الشخصيات السياسية والدينية والاجتماعية العراقية, بيد ان غالبية المؤتمرين رفضوا فكرة النظام الجمهوري وردوا بالقول (ان الدولة لا تستطيع ان تهضم الحكم الجمهوري), لجهلهم بها واقترحوا الحكم الملكي بديلا عنها, الا ان هذا الرفض لم يثن دعاة فكرة النظام الجمهوري من مواصلة جهودهم لا سيما بعد نهاية السيطرة العثمانية على العراق واحتلاله من قبل بريطانيا, اذ أوصل العراقيون صوتهم الداعي الى اقامه نظام الحكم الجمهوري في الدولة الى الحكومة البريطانية عبر ممثلها في العراق برسي كوكس بوصفها دولة احتلال, ناهيك على ذلك تقديمهم لثلاثة مرشحين لرئاسة دولة العراق المرتقب بناءها وهم (هادي العمري وطالب النقيب وعبد الرحمن النقيب), بيد ان البريطانيين رفضوا تلك الفكرة, علاوة على تضيقهم الخناق على دعاة فكرة الجمهورية واعتقال ابرز رموزها طالب النقيب وابعاده خارج العراق, مما شكل ضربة قوية لدعاة فكرة الجمهورية في العراق<sup>(1)</sup>. بالمقابل عملت على أحكام قبضتها على العراق عبر تعيين موظفين بريطانيين لإدارة الدوائر الرسمية في العراق, الأمر الذي أثار حفيظة العراقيين ودفعهم الى الثورة ضد الاحتلال في 30 حزيران 1920 التي انطلقت شرارتها من محافظة المثنى من الرميثة تحديدا, واشتركت فيها جميع

منهج البحث: اعتمد الباحث على منهجين رئيسيين في بحثه اولهما المنهج التاريخي لتتبع بناء النظام السياسي العراقي خلال المائة سنة المنصرمة والتحولت السياسية التي شهدتها ذلك النظام, وثانيتها المنهج التحليلي الذي افاد منه الباحث في الربط بين الاحداث السياسية واعطاء تفسيرات علمية مناسبة لها. هيكلية البحث: اشتمل البحث على مقدمة شاملة وثلاثة مطالب تناول الاول النظام الملكي في العراق 1921-1958, فيما خصص المطلب الثاني لدراسة بنية النظام السياسي العراقي قبل عام 2003, اما المطلب الثالث فقد تطرق لبنية النظام السياسي العراقي بعد عام 2003.

#### خريطة (1) الموقع الفلكي لدولة العراق



المصدر: ابراهيم حلمي الغوري, اطلس العراق والوطن العربي والعالم, (د.ط), دار الشروق العربي, بيروت, ص 13.

#### المطلب الاول - النظام الملكي في العراق 1921-1958

ج- ان جلب فيصل الاول من خارج العراق لحكم الدولة سيجعله يعتمد كلياً على بريطانيا لضمان بقاءه في السلطة.

ح- العلاقة الوثيقة بين اسرة فيصل الاول والبريطانيين التي تعود عام 1916 دفعتهم الى تعويضه وعائلته بعد طرده من سوريا التي نصب عليها ملكاً عام 1920.

خ- تفضيل الخارجية البريطانية لفيصل الاول على غيره يعود لعدائه للبلشفية ، وبالتالي فان تنصيبه سيشكل حاجزا جيوبوليتيكية امام المد الشيوعي في العراق وجواره الجغرافي.

د- دعم اليهود لتنصيب فيصل الاول لاسيما بعد اتفاهه مع رئيس الوكالة اليهودية وايزمان في مؤتمر فرساي على تحقيق وعد بلفور القاضي بإقامة دولة لليهود في فلسطين ثم توقيعهما على ذلك الاتفاق في لندن في عام 1919 .

بعد نجاح بريطانيا في تتويج فيصل الاول ملكاً على العراق في 23/ آب / 1921 قدم عبد الرحمن النقيب استقالة حكومته الانتقالية، وعلى اثرها اسند الملك اليه مهمة تشكيل الوزارة مرة اخرى في 10/ ايلول / 1921 (7) اعقب ذلك قيام بريطانيا بإصدار قرار من عصبة الامم في عام 1922 يضع العراق فيه تحت الانتداب البريطاني الذي استمر لمدة عشر سنوات (8). ثم انتقل الحكم الى الملك غازي بعد وفاة والده الملك فيصل الاول ، على ان مدة حكم غازي استمرت لخمس سنوات ونصف حتى وفاته بحادث سير عام 1939 ، ليخلفه في الحكم ابنه فيصل الثاني الذي لم يصل سن البلوغ ، اذ كان في الرابعة من عمره ، مما ادى الى وضعه تحت وصاية خاله عبد الاله حتى بلوغه سن الرشد وتحديد ا في عام 1952 ليحكم حتى مقتله صبيحة يوم 14/ تموز / 1958 ، وتجدر الاشارة الى ان عملية بناء النظام السياسي ابان الحكم الملكي في العراق استمرت لمدة خمسة أعوام ابتداءً من تأليف الحكومة العراقية المؤقتة في (25/ تشرين الأول/1920م) ثم تتويج الملك (فيصل الأول) في (23/آب/1921م) ، وإعادة تشكيل وزارة (عبد الرحمن النقيب) ثم صدور قانون الانتخابات وبعدها استئناف عملية الانتخاب

المكونات الاثنية العراقية العربية والكرديّة الشيعية منها والسنية<sup>(2)</sup>. التي كبدت قوات الاحتلال البريطاني خسائر فادحة<sup>(3)</sup>. مما دفع بريطانيا الى تغيير استراتيجيتها في العراق والتفكير بإدارة الدولة بطريقة غير مباشرة عبر اقامة نظام سياسي يؤمن مصالحها الجيوبوليتيكية في العراق<sup>(4)</sup>. ولأجل الاحاطة بالموضوع سيتم دراسته بالشكل الآتي:-

#### اولاً- تأسيس النظام الملكي في العراق 1921-1958:

بعد تزايد الضغط الشعبي على الادارة البريطانية من أجل تسليم السلطة للعراقيين، طرحت بريطانيا فكرة اقامة النظام الملكي في العراق ، وقد تفاعلت النخب السياسية العراقية ايجاباً مع تلك الفكرة ، ناهيك عن ترشيح عدة شخصيات من بغداد والبصرة خاصة ليكون أحدهم ملكاً على العراق ، وتجدر الاشارة الى ان اختيار بريطانيا لنظام الحكم الملكي يعود الى كون هذا النظام هو الاقرب الى تحقيق المصالح الجيوسياسية في الدولة ، علاوة على ذلك ان البريطانيين لم يعيروا أهمية للخيارات العراقية والشخصيات الوطنية المقترحة لحكم الدولة ، اذ عقدت مؤتمراً خاصاً عن العراق في القاهرة عام 1921 وعينت فيصل الاول ملكاً على العراق<sup>(5)</sup>. على ان هذا التنصيب تقف خلفه ابعادا جيوبوليتيكية ابرزها<sup>(6)</sup>:-

أ- العلاقات الجيدة بين فيصل والبريطانيين جعل منه خياراً مثالياً لحكم العراق.

ب- المقبولية الدينية لفيصل الاول من قبل المسلمين في العراق ( شيعية وسنة) الذين يشكلون غالبية سكان الدولة.

ت- أدراك البريطانيين ان فيصل بن الشريف حسين الشخص الوحيد الذي يستطيع ان يحقق مصالحهم الاستراتيجية في العراق .

ث- حاجة بريطانيا الى صفته الروحية وانتسابه الى الرسول محمد صلى الله عليه واله ، ليكون عنصر توازن في تلك المرحلة بين المكونات الاجتماعية العراقية.

25 سنة تبدأ من دخول الدولة الى عصبة الامم ، علما أن هذه المعاهدة قيدت الدولة العراقية جيوسياسيا ولم تحمل في طياتها أي مكسب يذكر للشعب العراقي على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي<sup>(10)</sup>. مما زاد من سخط العراقيين ضد البريطانيين كونهم هم من يسيرون امور الدولة من وراء ستار النظام الملكي ، علاوة على الوجود العسكري الكبير لبريطانيا في الدولة<sup>(11)</sup> ، الذي أستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، إذ انسحب البريطانيون من العراق بعد تأمين مصالحهم الجيوبوليتيكية فيه خاصة بعد دخول الولايات المتحدة على خط المنافسة معهم في العراق ، بيد ان ذلك لم يدم طويلا ، إذ اعقب ذلك الانسحاب تجاذبات داخلية افضت الى الاطاحة بالنظام الملكي واقامة النظام الجمهوري محله في عام 1958<sup>(12)</sup>. نافلة القول ان بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 1921 لم يتم وفق الاطر الفكرية للنخب السياسية العراقية وانما فرضه الاحتلال البريطاني كواقع حال على الدولة ، اذ جاء بالنظام الملكي الذي يخدم التوجهات الجيوسياسية لدولة الاحتلال ويطيل امد وجودها في العراق ، مما يعزز مكانتها في التوازنات الدولية لاسيما ان العراق وجوراه الجغرافي يعد منطقة التقاء للمشاريع الجيوسراتيجية المختلفة خاصة بعد بروز الولايات المتحدة كفاعل رئيس في النظام الدولي.

#### ثانيا - خصائص النظام الملكي :

اتسم النظام الملكي في العراق خلال المدة ( 1921-1958 ) بخصائص عدة يمكن ايجازها على النحو الاتي<sup>(13)</sup>:-

- 1- هيمنة الملك دستوريا على السلطتين التشريعية والتنفيذية ناهيك عن تدخله في العملية السياسية بموجب دستور عام 1925 ، الذي منحه سلطة شخصية لاختيار واقالة الوزراء من دون التقيد بالأغلبية البرلمانية.
- 2- كثرة اعلان الاحكام العرفية ابان الحكم الملكي التي تجاوزت 16 مرة.

في (12/تموز/1923م) ثم استكملت عملية الانتخابات الثانية في (15/كانون الثاني/1924م) ، تلاها اجراء انتخابات المجلس التأسيسي في (25/شباط/1924م) الذي افتتحت جلساته في (27/آذار/1924م) ثم صدور اول دستور عراقي في (21/آذار/1925م) الذي يعد القانون الاسمي في الدولة<sup>(9)</sup>. ويذكر ان دستور الدولة الذي تم اقراره قد اعطي للملك صلاحيات واسعة منها ما نصت عليه المادة (65) ("مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الإجراءات في القضايا المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة ، وفي جميع الأمور العامة التي تقوم بها الوزارات ، ويعرض رئيس الوزراء ما يقرره المجلس على الملك للمصادقة عليه) ، " اذ منحت تلك المادة الملك سلطة التصديق على قرارات مجلس الوزراء ، وهذا يعني أن أي قرار لا يتخذ إلا بعد موافقة الملك ، علاوة على هيمنة الملك على السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الأمة (مجلس الأعيان ومجلس النواب) كونه من يعين مجلس الأعيان<sup>(1)</sup>. وبالرغم من نص المادة (71) من الدستور على استقلالية القضاء وعدم التدخل في شؤون المحاكم<sup>(2)</sup> ، بيد أن الواقع كان مغايرا ، إذ خضعت السلطة القضائية لنفوذ السلطة التنفيذية بسبب سيطرت السلطة التنفيذية عليها عبر وزارة (العدل) ، التي كانت تديرها كيف ما تشاء ، ناهيك عن قيام السلطة التنفيذية بإصدار أوامر تفتيش المنازل وإلقاء القبض على الأفراد وحل الأحزاب أو سحب إجازاتها وتعطيل الصحف ومصادرة الأملاك العائدة لهذه الجهات دون الرجوع إلى السلطة القضائية<sup>(3)</sup>. على ان هذه الاجراءات الحكومية كانت مدعومة من قبل بريطانيا اضيف الى ذلك قيامها بعقد معاهدة مع العراق تعهدت بموجبها بالدفاع عن العراق في حالة تعرضه للعدوان ووضعت مواصلات العراق تحت التصرف البريطاني ، فضلا عن نقل الصلاحيات بشكل تدريجي للعراقيين حسب صك الانتداب ، ويذكر ان الامد الزمني لتلك المعاهدة حدد بمدة

أ- البعد التاريخي لفكرة الجمهورية في العراق الممتدة زهاء نصف قرن (1908 - 1958) قد مهد الطريق لتبني الخيار الجمهوري بعد ثورة 14 تموز 1958 .

ب- تأثير الحراك السياسي في مصر ولاسيما ثورة 23 تموز 1952 على النخب السياسية العراقية للتوجه نحو اقامة النظام الجمهوري.

ت- تنامي الشعور الوحدوي العربي لدى النخب السياسية القومية في العراق كان احد عوامل تفضيل الخيار الجمهوري لاسيما بعد اعلان الوحدة المصرية السورية في 1 شباط 1958 واقامة الجمهورية العربية المتحدة .

ث- ان الخيار الجمهوري عد انتصاراً لفئات اجتماعية واسعة في العراق ، اذ مكنتهم من التمثيل السياسي وشغل المناصب العامة في الدولة التي كانت حكراً على فئات محددة دون غيرها .

ج- تأثر النخب السياسية العراقية بالثقافة السياسية الغربية الراضية الى توريث الحكم وجعل التداول السلمي للسلطة بديلاً عنه .

وفي ظل تلك المعطيات تسنم عبد الكريم قاسم الحكم في العراق الذي عمل على بناء كيانها السياسي وتحسين واقعها الاقتصادي عبر تطبيق الاصلاح الزراعي والاطاحة بالاقطاعات وكبار الملاك ، بيد ان سياسة الدولة الخارجية ابان حكمه انمازت بالآزمات مع لاسيما مع الجوار الجغرافي وتحديد الكويت التي طالب بإعادة ضمها للعراق وسحب الاعتراف بها كدولة الذي اقر به النظام الملكي آنذاك<sup>(15)</sup> . قام عبد الكريم قاسم بعد نجاح انقلابه بإلغاء قانون (1925) وشرع قانون الإصحاح الزراعي وقانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية فضلاً عن اثناء التواجد الاجنبي القواعد العسكرية في الدولة ناهيك عن الخروج من حلف بغداد وتشكيله لمجلس السيادة الذي يمارس مهمات رئاسة الجمهورية وصولاً الى إصدار دستور 1958<sup>(16)</sup> . على الحراك السياسي الذي قام به قاسم حجم قاعدته السياسية ، ناهيك عن دور المحاور الجيوبولتيكية المعادية له

3- تأليف ستة عشر مجلساً نيابياً ، بيد ان تلك المجالس لم تكمل دورتها الدستورية الكاملة عدا مجلساً واحداً منها.

4- ضمت تلك الحقبة (59) وزارة رأسها (21) وزيراً ، الف نوري سعيد اربعة عشر وزارة منها ، وجميل المدفعي سبع وزارات وغيرها.

5- تغيب طبقتي العمال والفلاحين عن المجالس النيابية في العهد الملكي على الرغم من كون هاتين الطبقتين تشكلان النسبة الاعظم من الشعب العراقي آنذاك.

6- التركيز على شخصيات محددة في ادارة الحياة السياسية في الدولة دون سواها ، فيما كان الملك خاضعاً لسطوة الادارة البريطانية .

7- التهميش السياسي للمكونات الاثنية الرئيسة في الدولة ابان تلك الحقبة .

8- انتشار الوبئة والامراض والجهل والتخلف وتردي الواقع الاقتصادي في الدولة.

المطلب الثاني- بنية النظام السياسي العراقي قبل عام 2003

اولاً- تأسيس النظام الجمهوري الاول في العراق 1958-1963:

في صبيحة يوم 14 تموز 1958 تمت الاطاحة بالنظام الملكي مما ولد لدى العراقيين قناعات مفادها ان المجال قد فتح امامهم لإزالة الفوارق والامتيازات الممنوحة لطبقة معينة في الدولة علاوة على الاستئثار بمواردها ابان فترة الحكم الملكي ، ناهيك عن العمل الجاد من اجل إعادة بناء كيان الدولة ونظامها السياسي وفق الاسس الديمقراطية. بيد ان سعة النفوذ الهائل الذي حظيت به القيادات العسكرية اضعف الدولة وزجها في دامية من أجل الوصول الى سدة الحكم بدفع من الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين فقدتا مصالحهما في العراق بعد الاطاحة بالحكم الملكي<sup>(14)</sup> . وتجدر الاشارة الى ان الاطاحة بالملكية وتقديم النظام الجمهوري بديلاً عنها يعود الى عدة قناعات ومعطيات اجتماعية وسياسية ابرزها<sup>(15)</sup> :-

## ثانيا - النظام الجمهوري الثاني في العراق 1963-1968:

نتيجة لاشتداد الصراع بين رموز السلطة والدفع الغربي تجاه الاطاحة بعبد الكريم قاسم تمكن عبد السلام عارف في الثامن من شباط عام 1963 أسقاط نظام الحكم عبر انقلاب عسكري واعلن عن نفسه رئيساً مؤقتاً لجمهورية العراق الى ان يتم انشاء حكم دستوري دائم , وكان اول اجراء قام به عبد السلام عارف هو تنحية زعماء البعث عن مفاصل الدولة الرئيسة<sup>(20)</sup>. واتسمت فترة حكمه بالطابع الشخصي أذ الغى صيغة القيادة الجماعية التي اعتمدها عبد الكريم قاسم المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة , علاوة على اخراج المدنيين من مجلس قيادة الثورة ليتم تشكيله من العسكريين فقط , وبعد وفاته خلفه اخوه عبد الرحمن عارف الذي حكم العراق لمدة لم تتجاوز سنتين وثلاث اشهر من 16/4/1966 لغاية 17/7/1968, موعد سقوط الجمهورية العارفية اثر الانقلاب العسكري الذي قام به حزب البعث في 17/تموز/1968 م<sup>(21)</sup>. وتجدر الاشارة الى ان مدة حكم عبد الرحمن عارف انفراجاً نسبياً في المشهد السياسي العراقي , إذ تجاوب عبد الرحمن مع بعض مطالب القوى السياسية العراقية , اضافة الى ذلك الاقرار بحقوق الاكرد القومية عبر البيان (29) لعام 1966<sup>(22)</sup>. تميز النظام السياسي العراقي ابان الحكم العارفي بعدة سمات ابرزها الاتي<sup>(23)</sup>:

أ- سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في الدولة والتفرد بإدارتها خلال المدة 1963-1968 , اذ تقلدت النخبة العسكرية المواقع السياسية الرئيسة في الدولة بدءاً من منصب رئيس الجمهورية ونزولا للوزراء.

ب- تلويح السلطة السياسية بعقوبة الاعدام لكل من يخالف نهجها , علاوة على ربط الاجهزة الامنية ومنها قوات الشرطة الوطنية برئاسة اركان الجيش مع تخويل الحاكم العسكري العام صلاحيات واسعة جداً.

التي عجلت في ايجاد البيئة المناسبة للإطاحة به عام 1963 بالتعاون مع بعض القوى المحلية ليستلم الحكم بعده عبد السلام عارف<sup>(17)</sup>. الذي كان يتحين الفرص لإسقاطه بالتعاون حزب البعث في ظل مرحلة حرجة كانت تعيشها الدولة آنذاك لينتهي بذلك حكم عبد الكريم قاسم في 8 شباط 1963 بإعدامه عبر محكمة صورية عاجلة في دار الإذاعة في بغداد<sup>(18)</sup>. تميز النظام السياسي في ظل الجمهورية الاولى بعدة خصائص نجملها على النحو الاتي<sup>(19)</sup>:

أ- غياب الفصل الحقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية, اذ كانت هاتين السلطتين كانت بيد مجلس الوزراء, مما ادى الى تداخل كبير في عملهما , ناهيك عن هيمنة رئاسة الوزراء على مجمل العملية السياسية .

ب- عدم وضوح شكل النظام السياسي وافتقار رجال السلطة الجديدة للخبرة السياسية اللازمة لإدارة الدولة في النظام الجمهوري.

ت- اسهام الحرية السياسية الممنوحة لأبناء الشعب في انعاش الحراك السياسي في الدولة وزيادة المطالبة الشعبية بالتشريع الفوري للإصلاحات الاجتماعية الجذرية.

ث- التنافس المتزايد بين القيادات المتصديرة لإدارة الدولة اثر سلباً على بنية النظام السياسي فيها وليس ادل على ذلك من اشتداد التنافس بين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام.

بناء على ما سبق يمكن القول ان الحدية التي تعامل بها عبد الكريم قاسم مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية دفعت هذين الفاعلين الى التواصل مع قيادات الانقلاب والتعاون معهم من اجل الاطاحة بحكم عبد الكريم , ناهيك عن مدهم بالدعم الدولي والاعتراف بشرعية نظامهم الوليد , وبالفعل تمت الاطاحة بالجمهورية الاولى في عام 1963 لتبدأ مرحلة جديدة في الحياة السياسية العراقية .

النفط للولايات المتحدة في حال قبولها بجعل القدس عاصمة للكيان الصهيوني، مما دفع الولايات المتحدة وبالتعاون مع الموساد الاسرائيلي الى التواصل مع صدام حسين وتمكينه من حكم العراق ، وتجدر الاشارة الى أن البكر كان ضعيفاً في ادارته للدولة امام بعض قيادات حزبه وخاصة نائبه صدام حسين الذي كان يدير دفة الحكم في الدولة بطريقة غير مباشرة ، تمكن صدام من تنحية البكر عن السلطة عام 1979 بحجة تدهور حالته الصحية<sup>(25)</sup>. على ان مدة حكم البعث مرت بمرحلتين اولهما امتدت من 17 تموز 1968 الى 14 تموز 1979 كانت القيادة فيها بيد (مجلس قيادة الثورة) ، اما الثانية فبدأت من 14 تموز 1979 الى عام 2003 هيمن فيها صدام حسين على السلطة والحياة السياسية في الدولة بشكل مطلق<sup>(26)</sup>.

تميزت مدة حكم الاخير بدخول الدولة مرحلة اللانظام ، أذ قيد عمل مؤسسات الدولة والغي معالم الديمقراطية وحول العراق الى دولة بوليسية هدفها الرئيس حفظ القائد وحاشيته ناهيك عن زج الدولة في حروب مقيتة لم يجن منها العراق الا الخراب والدمار<sup>(27)</sup>. ويذكر ان الحروب التي خاضها العراق مع جواره الجغرافي كانت بدفع صهيوي امريكي هدفها اضعاف الدولة ومن ثم تقسيمها الى دويلات يسهل السيطرة عليها والتوسع على حسابها تمهيدا لتحقيق حلم اليهود بإقامة دولة اسرائيل الكبرى التي يراد لها ان تمتد من الفرات الى النيل الخريطة (2).

تميز نظام الحكم في الجمهورية الثالثة بعدة سمات يمكن ايجازها بالنحوالاتي<sup>(28)</sup>:-

- أ- الهيمنة المطلقة للحاكم في اتخاذ القرارات المصيرية في الدولة.
- ب- ادارة الدولة بشكل عشوائي لا يخضع لقانون منظم ولا استراتيجية واضحة.
- ت- تسلط فئة قليلة على مقدرات الدولة وامكاناتها وتوجيهها بشكل عشوائي.
- ث- اللجوء الى سياسة الاقصاء وتصفية المنافسين في الساحة السياسية العراقية.

ت- استمرار الصراع على السلطة بين اركان النخبة العسكرية لأشغال المواقع المتقدمة في الدولة بدفع من الفواعل الاقليمية والدولية المعادية للعراق .

ث- حصر الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية وهيمنته على مجريات الحياة السياسية بموجب الدستور ، وبالتالي فان أي حراك سياسي غير ممكن في الدولة دون موافقته .

ج- اتخاذ القرارات بصورة ارتجالية بعيدا عن المهنية والتخصص وليس ادل على ذلك من القرارات الخاصة بتأميم المصارف والشركات وتنظيم مجالس الصناعات في الدولة.

ح- تقييد العمل السياسي الحرونشاط الاحزاب السياسية في الدولة تحت ذرائع مختلفة ، ناهيك عن غياب الحرية السياسية واستخدام الحكومة لأساليب القمع والتجاوز على حريات الانسان .

صفوة القول ان العشوائية السياسية التي عمل بها عبد السلام عارف بعد تسنمه دفة الحكم في العراق اثرت سلبا على بنية النظام السياسي في الدولة من جانب واوجدت بعض الاصطفاقات السياسية المناوئة لحكمه لاسيما من قبل حلفاؤه البعثيين الذين انقضوا على اخيه عبد الرحمن عارف بعد تسنمه السلطة عقب موت اخيه ، اذ لم يدم حكمه سوى سنتين وثلاثة اشهر.

ثالثا- النظام الجمهوري الثالث في العراق للمدة 1968-2003:

اسهمت الانقسامات الداخلية بين اقطاب السلطة الحاكمة تهيئة الظروف المناسبة للقيادات البعثية من الوصول الى السلطة وفرض نظام الحزب الواحد والحفاظ عليه ، اذ اطيح بنظام (عبد الرحمن عارف ) بانقلاب قاده احمد حسن البكر بالتعاون مع بعض ضباط القصر الجمهوري في 17 تموز 1968 تسلم على اثرها البعثيين السلطة واصبح احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية فيما نصب صدام حسين نائباً له<sup>(24)</sup>. عمل البكر على بناء مؤسسات الدول علاوة على انخراطه ضمن الموقف العربي المناهض لإسرائيل وتهديده بإيقاف تصدير



وبحكومات الدول المجاورة لغرض التأثير على الحكومات العراقية المتعاقبة والهيمنة عليها ، فضلاً عن كون احتمال تغيير النظام عن طريق الاغتيال او الانقلاب او الغزو هو الورقة الراححة بيد الاجنبي على الدوام<sup>(29)</sup> .

خلاصة القول لقد اتسمت المدة 1968 – 2003 بتسلط الحزب الواحد والقائد الواحد والانتقال بالدولة الى مرحلة اللانظام ناهيك عن زجها في حروب غبية تحت تأثير الفواعل الدولية وخاصة الولايات المتحدة التي دفعت به في حربي الخليج الاولى والثانية ثم الاطاحة به في الثالثة ، مما اثقل كاهل الدولة وحط من مكانتها الجيوبوليتيكية في محيطها الاقليمي والدولي ، لا بل وجعلها في مواجهة مباشرة مع اشد الفواعل الدولية خطراً ولقمة سائغة له .

### المطلب الثالث – بنية النظام السياسي العراقي بعد عام 2003

حاولت الولايات المتحدة تقمص التجربة البريطانية في العراق عبر بناء نظام سياسي عراقي بمقاسات امريكية تسمح بإطالة امد الوجود العسكري فيه والهيمنة على مقدرات الدولة، ففي اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي في ايار 2004 صرح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن (علينا ان نكون متأكدين من ان رئيس الوزراء الجديد لن يطلب منا الرحيل بعد يوم من نقل السيادة)<sup>(30)</sup> . وتجدر الاشارة الى ان الاحتلال الامريكي للعراق شكل نقطة مفصلية في بناء الدولة واداء مؤسساتها الرسمية ، إذ أن التوجه الجيوسراتيجي الامريكي إزاء العراق كان مبني على ثلاث ركائز رئيسة اولها سياسية تكمن في اعادة بناء النظام السياسي في العراق بالشكل الذي يتماشى مع المخططات والتوجهات الجيوسراتيجية للولايات المتحدة ، اما الثانية تتمحور حول الجانب الاقتصادي خلاصتها ادراكها ان احتلال العراق سيعود عليها بفوائد مهمة لا تكمن في السيطرة ضمناً على النفط العراقي وتوظيفاً سياسياً فحسب وانما ايضاً في استثمار حاجة العراق الى اعادة البناء لتنشيط اقتصادها ،

ج- غياب الفصل الحقيقي بين السلطات الرسمية في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) علاوة على الهيمنة الكاملة على السلطة الرابعة المتمثلة بأجهزة الاعلام ومنها دور النشر والتلفزيون والصحافة.

ح- بناء مؤسسات الدولة وفق الذهنية العسكرية الفردية التي تميزت بالعنف والقسوة وانتشار قوات مسلحة واسعة واجهزة امن تتدخل في شؤون الحياة العامة.

خ- غياب العقلانية في اتخاذ القرار السياسي وموت المشاركة السياسية في الدولة.

د- كثرة الحروب التي خاضها النظام السابق اسهمت في الحط من مكانة الدولة على المستويين الاقليمي والدولي.

### خريطة (2) مشروع دولة اسرائيل الكبرى



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط1، دار الشروق، بيروت، 1983، ص 138.

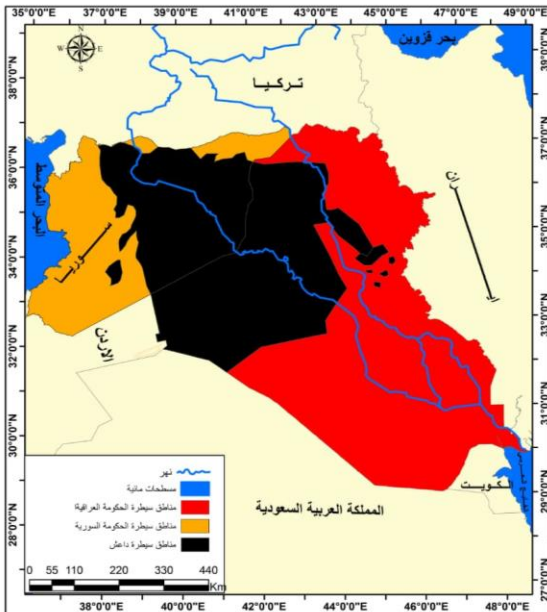
تجدر الاشارة الى ان الفوضى السياسية التي عاشها العراق للمدة 1921-2003 كانت تدار من لدن فواعل دولية وإقليمية لها السطوة في القرار السياسي العراقي هدفها تحقيق المصالح الجيوبوليتيكية لتلك الفواعل، اذ كانت الاستخبارات البريطانية والأمريكية والاسرائيلية تؤثر ببراعة في القوى الداخلية

الشيخ غازي عجيل الياور رئيساً للعراق والدكتور اياد علاوي رئيساً للوزراء للمدة من 28 / 6 / 2004 وحتى 5 / 4 / 2005. ثم أجريت اول انتخابات عامة في 30 كانون الاول 2005 شكلت على اثرها أول حكومة عراقية منتخبة عملت على صياغة دستور الدولة الدائم الذي صوت عليه العراقيين بنسبة 78% من الناخبين البالغ عددهم 9,852,291 ناخب<sup>(36)</sup>.

بيد ان الولايات المتحدة لم تقف مكتوفة الايدي ازاء التطور الكبير الذي شهدته العملية السياسية بعد نجاح الانتخابات والتنسيق السياسي العالي بين النخب السياسية العراقية ذات التوجهات الايديولوجية المختلفة ، اذ عملت بالتعاون مع محاورها الجيوبوليتيكية ( اسرائيل ، تركيا ، دول مجلس التعاون الخليجي عدا سلطنة عمان) على نشر فرق الموت وتوجيهها نحو ضرب العقد الاجتماعي العراقي واثارة الفتن الطائفية وليس ادل على ذلك من ضرب مرقد الاماميين العسكريين (علمهما السلام) في سامراء والقتل المباشر للعراقيين الذي قامت بها شركاتها الامنية مثل بلاك وتر واخرها دعمها لتنظيم داعش الارهابي الذي مكنته من احتلال ثلث مساحة العراق الخريطة (3).

خريطة(3) الاراض التي سيطر عليها تنظيم داعش في العراق

وسوريا للمدة 2014- 2017



أما الركيزة الثالثة فقد كانت عسكرية إذ أن العراق اريد له نتيجة موقعه الجيوستراتيجي ان يكون بمنزلة المركز الاساس للوجود العسكري الامريكي في عموم منطقة المربع الاستراتيجي الذي يشمل الخليج العربي وشمال غرب اسيا واسيا الوسطى فضلا عن الشرق الاوسط ولا سيما ان العراق يقع في قلب هذا المربع ، ولأجل تحقيق مبتغاها الخاص بإحكام قبضتها على مقاليد الحكم في الدولة ، أذ عينت جي غارنر حاكماً عسكرياً على العراق<sup>(31)</sup>. وحددت مدة الحكم العسكري بثلاثة اشهر بيد انها تراجعت عن ذلك ، اذ قامت بإنهائها بشكل مفاجئ وتسليم السلطة للسفير (بول بريمر) في اطار ادارة سلطة الائتلاف المؤقتة من (21 نيسان 2003 الى 28 حزيران 2003)<sup>(32)</sup>. الذي اعتمد على اليات المحاصصة الاثنية (القومية والدين والمذهب) والاخذ بسياسات الاجتثاث وتكريسها في النسيج الاجتماعي العراقي فضلا عن اثارته للفتن والصراعات الطائفية والعرقية طيلة مدة ادارته للدولة التي امتدت حتى 28 حزيران 2004<sup>(33)</sup>. ولأجل تنفيذ الولايات المتحدة لأجندتها في العراق طرحت الادارة الامريكية فكرة كتابة الدستور الدولة الدائم عبر لجنة مختارة ، الامر الذي رفضته المرجعية الدينية في النجف الاشرف، اذ طالبت الامم المتحدة بضرورة التدخل وإجبار الولايات المتحدة على تسليم السلطة للعراقيين واجراء الانتخابات البرلمانية<sup>(34)</sup>. بيد ان صانع القرار الامريكي رفض هذا المطلب وليس ادل على ذلك من تصريح النائب جون مكين (بان القوات الأمريكية باقية في العراق 100 سنة)<sup>(35)</sup>.

ولم تكتف عند هذا الحد لا بل عملت على شرعنة احتلالها عبر اصدار قرار من مجلس الأمن وفعلاً صدر القرار رقم (1453) الذي عد الولايات المتحدة دولة احتلال واناط بها مسؤولية ادارة شؤون العراق ، بيد ان استمرار الضغط العراقي والمطالبة المستمرة لتسليم السلطة وتساعد حدة المقاومة العراقية لقوات الاحتلال اجبر الولايات المتحدة على تسليم السلطة للعراقيين وان كان شكلياً في بداية الأمر ، اذ اختير

المصدر: لطيف كامل كليوي،

الدولة الدائم، وليس ادل على ذلك من المادة (76 اولا) من الدستور الدائم التي نصت على (يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية) ، الا أن الكتل النيابية لم تلتزم بذلك النص الدستوري وجانبته في كثير من الاحيان ، وخير مثال على ذلك الائتلاف العراقي الموحد الذي حصل على 128 مقعدا وبنسبة 47% من أصل 275 في الانتخابات لعام 2005 وأسندت له رئاسة الحكومة بوصفه الكتلة الأكثر عددا التي تشكلت قبل الانتخابات ، بيد ان هذا التفسير رفض في الدورة الانتخابية الثانية لعام 2010 لا سيما بعد فوز القائمة العراقية 91 وبنسبة 28 من اصل 325 مقعدا ، فقد تم الركون الى تفسير اخر الا هو ان مفهوم الكتلة النيابية الاكثر عدداً المنصوص عليها بالدستور يمكن ان تكون الكتلة الفائزة بالانتخابات او التي تشكل داخل البرلمان وهذا التفسير حصل ائتلاف دولة القانون على رئاسة الوزراء ، ثم العودة الى التفسير الاول في انتخابات عام 2014 وبموجبه حصلت كتلة ائتلاف دولة القانون على رئاسة الوزراء بعد حصولها على نسبة 28% من مقاعد مجلس النواب البالغة 328 مقعد ، أما في انتخابات عام 2018 فقد ضربت كل التفسيرات السابقة عرض الجدار فضلا عن النص الدستوري ، إذ تم اللجوء الى مرشح تسوية لا سيما بعد اتفاق كتلتي سائرون والفتح على تمرير الحكومة بالتوافق بعيداً عن الكتلة النيابية الاكثر عدداً<sup>(37)</sup> . علماً ان كتلة السائرون تحتل المرتبة الاولى في الانتخابات البرلمانية لعام 2018 ، اذ حصلت على 54 مقعدا وواقع 16,4% الجدول(1).

اختير السيد عادل عبد المهدي كمرشح تسوية لرئاسة الوزراء ، بيد ان الاخير لم يستمر حكمه سوى سنة واحدة ، اذ قدم استقالته بعد اشتداد التظاهرات الشعبية ضده عام 2019 ، على ان تلك التظاهرات تعود لأسباب داخلية واخرى خارجية ، فالداخلية مرتبطة بعدم وفاء الحكومات السابقة لوعودها في

على ان الحياة السياسية في العراق بعد 2003/4/9 مرت بعدة مراحل ومنعطفات سياسية جديدة يمكن اجمالها بالاتي<sup>(37)</sup>:-  
أ- تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في تموز 2003 الذي ضم (25) سياسياً عراقياً تناوبوا على رئاسته شهرياً .

ب- اصدار قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت في 2004/3/8 الذي جرى العمل به حتى تشكيل الحكومة المؤقتة ، على ان هذا القانون حدد شكل النظام السياسي في الدولة اذ نصت المادة الاولى منه ان (النظام السياسي نظاماً جمهورياً ديمقراطياً تعددياً).

ج- تسليم السلطة للعراقيين عبر تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في ايار 2005 التي جاءت بعد مشاورات شاركت فيها الامم المتحدة ممثلة بالأخضر الابراهيمي والحاكم المدني بول بريمر والكيانات السياسية العراقية.

د- اجراء اول انتخابات برلمانية عراقية (الجمعية الوطنية العراقية) في 30 كانون الثاني 2005 شارك فيها (111) كياناً سياسياً ولم يفز فيها سوى 12 كياناً .

هـ- تشكيل لجنة كتابة دستور الدولة الدائم في 2005/5/10 وتم اقرارها من قبل الجمعية الوطنية في 2005/8/22 التي انجزت مهمتها وعرض الدستور بعد كتابته للاستفتاء الشعبي في 2005/10/15.

و- اجراء انتخابات المجلس النيابي في 30 /كانون الثاني /2006 وتشكيل اول حكومة منتخبة من قبل الشعب وفق الاسس الديموقراطية.

اضف الى ذلك حالة التخندق الاثني التي لازمت العملية السياسية العراقية بعد عام 2003 فضلا عن سيادة المحاصصة والتوافقية السياسييتين اللتين اثرتا سلبا على بناء النظام السياسي العراقي الجديد ،ناهيك عن ان تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة يأتي بطريقة مزاجية حسب رغبة قادة الكتل وتفسيراتهم بعيداً عن الاسس التي نص عليها دستور

تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي وبناء دولة حقيقية قادرة على الايفاء بمتطلبات الشعب ، فيما تعكزت الاسباب الخارجية على حاجات الداخل عبر قيام الولايات المتحدة وحلفاؤها بشن حرب سيبرانية ضد حكومة عادل عبد المهدي لاسيما بعد توقيعها للاتفاقية العراقية الصينية التي ترفضها الولايات المتحدة كونها لا تقبل بشراكة الصين معها في السوق العراقية ، وعليه نجحت الولايات المتحدة في توظيف المطالب الشعبية بالشكل الذي يخدم مصالحها الجيوسياسية والجيوسراتيجية

الجدول(1) نتائج الانتخابات البرلمانية في العراق للمدة 2005- 2018

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2005															
اسم الكيان	الاتلاف العراقي الموحد	التحالف الكردستاني	جبهة التوافق	القائمة العراقية الوطنية	الجهة الوطنية للحوار	الاتحاد الاسلامي الكردستاني	كتلة المصالحة والتحرير	الرساليون	اخرى	المجموع					
عدد المقاعد	128	53	44	25	11	5	3	2	4	275					
النسبة %	47	19,3	16	9	4	2	1	0,7	1	%100					
نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2010															
اسم الكيان	القائمة العراقية	اتلاف دولة القانون	الاتلاف الوطني العراقي	الاتلاف الكردستاني	حركة كوران	جبهة التوافق	الاتحاد الاسلامي الكردستاني	اخرى	المجموع						
عدد المقاعد	91	89	70	42	8	6	4	15	325						
النسبة %	28	27	22	13	2	2	1	5	%100						
نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2014															
اسم الكيان	دولة القانون	التيار الصدري	اتلاف المواطنين	اتلاف متحدين للإصلاح	اتلاف الوطنية	الحزب الوطني	الاتحاد الوطني العراقي	اتلاف العراقية	حركة التغيير	الفضيلة	اتلاف اصلاح الاسلامي	الحزب الاسلامي	اخرى	المجموع	
عدد المقاعد	92	33	30	23	21	19	19	10	9	6	6	5	55	328	
النسبة %	28	10	9	7	6	6	6	3	3	2	2	1	17	%100	
نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018															
اسم الكيان	سائرون	الفتح	النصر	اتلاف دولة القانون	الحزب الديمقراطي	اتلاف الوطنية	تيار الحكمة	الاتحاد الوطني	تحالف القرار	الانبياء هويتنا	قائمة كوران	تحالف بغداد الجديد	الجيل الجديد	اخرى	المجموع
عدد المقاعد	54	47	42	26	25	21	19	18	11	6	5	4	4	47	329
النسبة %	16,4	14	13	8	8	6	6	5,4	3,2	2	2	1	1	14	%100

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق , المفوضية العليا المستقلة للانتخابات , بيانات غير منشورة لعام 2019.

التحتية في الدولة وتعزيز مكانتها خاصة اذا ما علمنا ان الصين تعد من اهم الفواعل الدولية الصادقة في مساعدة حلفائها .  
تميز النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 بعدة خصائص يمكن ايجازها بالشكل الاتي<sup>(39)</sup>:-  
أ- نصت المادة الاولى من الدستور على ان نظام الحكم جمهوري وهذه الصفة ملاصقة للنظم السياسية العراقية منذ عام 1958 , بيد أن النظام الجمهوري بعد عام 2003 اختلف

في الدولة بدا من عزل عبد المهدي والمجئي بحكومة تتناغم مع تلك المصالح ، وبالفعل تم المجئي بحكومة السيد مصطفى الكاظمي القريب من الولايات المتحدة لتعديل التوجهات الخارجية للدولة بالشكل الذي يتسق مع الرؤية الامريكية واولها الغاء الاتفاقية مع الصين والتنصل منها ، الامر الذي اضر بمصلحة الدولة واضاع عليها فرصة ثمينة لتحسين البنى

## النتائج والمقترحات

## أولاً - النتائج

1- بين البحث ان فكرة بناء نظام سياسي عراقي مستقل قد راجت بين النخب السياسية العراقية بعد اقرار الدستور العثماني في عام 1908 على ان تلك الفكرة تتمحور حول اقامة دولة عراقية وفق النظام الجمهوري .

2- ان فكرة ان اقامة النظام الملكي في العراق عام 1921 لم تكن وليدة رحم الفكر السياسي والاجتماعي العراقي وانما فرضتها بريطانيا على الدولة بالتعاون مع حلفاؤها في الجوار الجغرافي للدولة .

3- اتضح من خلال البحث ان التحولات السياسية التي شهدتها العراق ابان مئوية التأسيس الاولى تمت بدفع بريطاني امريكي قائم على اساس اضعاف الدولة والتحكم بمقدراتها وجعلها تابعة لسياسة هاتين الدولتين الخارجية على التوالي .

4- قصور الفكر السياسي العراقي وعدم نضج الاحزاب والنخب السياسية التي تصدت لادارة الدولة ، مما سهل اختراقها من قبل الفواعل الاقليمية والدولية والتحكم بها وتوجيهها بالشكل الذي يخدم المصالح الجيوبوليتيكية لتلك الفواعل .

5- قيام الولايات المتحدة الامريكية وادرعها الجيوسياسية بإشاعة الفوضى وبث الفرقة والانقسام بين مكونات المجتمع العراقي ،مما انعكس سلباً على بناء النظام السياسي في الدولة وحط من مكانتها .

6- هشاشة بناء النظام السياسي العراقي قبل عام 2003 وبعده بسبب بسبب التقاطعات السياسية بين الاحزاب والمكونات العراقية من جانب والتدخلات الاقليمية والدولية جانب اخر .

## ثانياً - المقترحات:

1- ضرورة ترميم العقد الاجتماعي العراقي وتحسين بيئة صنع القرار عبر تطبيق الحكم الصالح والابتعاد عن المناكفات والتقاطعات بين الاحزاب والنخب السياسية التي افادت

في توجهه نحو الاتحادية اذ اشار الدستور الدائم الى أن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي.

ب- أتجه النظام السياسي في العراق ما بعد 2003 نحو نظام الديمقراطية غير المباشرة اذ بموجب دستور الدولة الدائم تم منح سلطة واسعة لممثلي الشعب البرلمان الذين يتم اختيارهم من قبل الشعب لإنجاز القضايا المتعلقة بشؤون الدولة كافة.

ت- عدم الالتزام بينود دستور الدولة الدائم ولا سيّما المادة (76) أولاً الخاصة بتشكيل الحكومة.

ث- سيادة التخندق الطائفي على مجمل الحياة السياسية في الدولة.

ج- الركون الى المحاصصة الحزبية والتوافقية السياسية في تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب الرئيسية والدرجات الخاصة في الدولة.

ح- هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على بيئة صنع القرار العراقي وتحكمها بتوجهات الدولة الخارجية.

بناء على ما تقدم يمكن القول ان بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 جاء بمقاسات امريكية ، اذ زرعت الولايات المتحدة الغاما موقوتة في ذلك البناء تبغي من خلالها ادامة الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة وبالتالي ادامة حاجة العراق لها في سبيل مواجهة تلك الازمات، وليس ادل على ذلك من تشكيلها لمجلس الحكم في العراق على

اساس اثني ناهيك عن تكريس المحاصصة الحزبية والسياسية وتمكين الفاسدين من الوصول الى المناصب العليا في الدولة ، زد على ذلك اثاره الفتن والفرقة والانقسام بين مكونات المجتمع

العراقي وضرب اسس التعايش السلمي في الدولة واخرها مساعدة الجماعات الارهابية (داعش) في السيطرة على ثلث مساحة العراق ومدهم بالدعم اللوجستي لأجل اضعاف الدولة وتقييد حراكها السياسي ضمن ركب السياسة الخارجية الامريكية .

- وما زالت تفيد منها الفواعل الاقليمية والدولية في اضعاف العراق
- 2- التقييد بدستور الدولة الدائم كونه المرتكز الرئيس لضمان وحدة الدولة وشرعية نظامها السياسي .
- 3- الابتعاد عن الشخصنة السياسية في ادارة الدولة ومؤسساتها المختلفة وفسح المجال امام القيادات المهنية الكفؤة لتسهم المفاصل الرئيسة في الدولة .
- 4- اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في الاستحقاقات السياسية والاقتصادية والوظيفية لما لذلك من اهمية في تعزيز الهوية الوطنية وتحقيق الاندماج الوطني الذي يعزز قوة بناء الدولة ويرفع مكانتها .
- 5- العمل على ابعاد العراق عن صراع المحاور الجيوبولتيكية في محيط الدولة عبر اعتماد سياسة خارجية متوازنة مع الفواعل الدولية ، ناهيك تعزيز القوة العسكرية العراقية التي تعد اهم ادوات نجاح السياسة الخارجية للدولة.
- الهوامش والمصادر:**
- 1 - لطيف كامل كليوي ، اعياد عبد الرضا ، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية ، العدد 2 ، المجلد 12 ، جامعة المثنى ، 2019 ، ص 1680.
- 2 - محمد حامد الاحمري وزميلاه ، العراب وايران مراجعة في التاريخ والسياسية ، الطبعة الاولى ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012.
- 3 - كمال ديب ، موجز تاريخ العراق ، الطبعة الاولى ، دار الفارابي للنشر ، لبنان ، 2013 ، ص 43.
- 4 - عمار علي السمر ، شمال العراق ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 15.
- 5 - لطيف كامل كليوي ، اعياد عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص 1680-1681.
- 6 - ينظر الى- زيد عدنان ناجي ، أقليبات العراق في العهد الملكي دراسة في الدور السياسي والبرلماني ، الطبعة الاولى ، دار الرافدين للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2015 ، ص 78.
- بشار فتحي جاسم العكيدي ، صراع النفوذ البريطاني الامريكي في العراق 1939- 1958 ، ص 50.
- لطيف كامل كليوي ، اعياد عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص 1680.
- (7) مختار الاسدي ، موجز تاريخ العراق السياسي الحديث ، ط1 ، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 43.
- 8 - لطيف كامل كليوي ، اعياد عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص 1681.
- (9) عبدالرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988 ، ص 233 و ص 252 .
- (1) مها جابر سلمان الربيعي ، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية وإشكالياتها (2003- 2009) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2011 ، ص 35 .
- (2) المادة (71) دستور العراق لعام (1925) .
- (3) مها جابر سلمان الربيعي ، مصدر سابق ، ص 37.
- 10 - مفيد الزيدي ، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث ، الطبعة الاولى ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 30-34.
- 11 - لطيف كامل كليوي ، اعياد عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص 1682.
- 12 - مفيد الزيدي ، مصدر سابق ، ص 34.
- 13 - مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، 2018 ، ص 99-100.
- 14 - محمد سلمان صالح ، عمر موفق الصالحي ، السلطة التنفيذية في ظل نظام الحكم الملكي والحكم الجمهوري ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 35-36 ، الجامعة المستنصرية ، 2017 ، ص 931.
- (2) - نديم عيسى الجابري ، فكرة الجمهورية في العراق ، ط 1 ، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، بغداد ، 2013 ، ص 67- 68 .
- 15 - اسماعيل احمد ياغي ، تاريخ العالم العربي المعاصر ، الطبعة الثانية ، العبيكان للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 228.
- (16) مها جابر سلمان الربيعي ، مصدر سابق ، ص 44 .
- 17 - مفيد الزيدي ، مصدر سابق ، ص 36-37.
- (18) حركة 8 شباط 1963 ، حركة مسلحة ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :- <https://www.ibtesamah.com>
- 19 - وجدان فالح حسن الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق واثارة السياسية والاقتصادية للمدة (1921- 2006) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ص 107-108.

(37) حميدة عبد الحسين محمد , تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي , اطروحة دكتوراه , كلية التربية للبنات , جامعة الكوفة 2016 , ص 110 .

38 - المصدر نفسه , ص 1693.

39 - عمر جمعة عمران العبيدي , اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية , فلسفة في العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2013 , ص ص 77-80.

## Building the Iraqi political system in a hundred years from a geographical perspective

### Abstract:

The construction of the political system is one of the important issues in geopolitics and geopolitics, being the main pillar of the state's entity and determining its internal and external orientations, in addition to the fact that the process of that system and the spatial space in which it is organized falls within the geo-political space that analyzes the phenomenon spatially and reveals what it is in spatially, by showing the extent of That construction is consistent with the identity of the state and its political, religious and social orientations, provided that the birth of that regime stems from the depth of society and its identity is not imposed on it, as happened with Iraq in the past 100 years for the period (1921-2021), when international actors were imposed (Britain, the United States) The American), respectively, the form of the political system in the state and in a way that serves the aspirations of these two actors.

(20) سيران قاسم محمد , سلطات رئيس الدولة في نظم الحكم المتعاقبة في العراق للمدة 1920-2003 , مجلة العلوم السياسية العدد 57 , جامعة بغداد , 2019 , ص 510 .

21 - حسن محمد صالح حديد , الديمقراطية في ظل أنظمة الحكم العراقية , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , العدد 3 , المجلد 17 , جامعة تكريت , 2010 , ص ص 357-358.

(22) مها جابر سلمان الربيعي , مصدر سابق , ص 54 .

23 - المصدر نفسه , ص ص 111-113.

(24) سيران قاسم محمد , مصدر سابق , ص 513 .

25 - جوزيف برادي , العراق الجديد , ترجمة نيمر عباس مظفر , الطبعة الاولى , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2004 , ص 90.

(26) المصدر نفسه , ص 515 .

27 - لطيف كامل كليوي , تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران , اطروحة دكتوراه , كلية الآداب , جامعة البصرة , 2014 , ص 114.

28 - مروة سامي جودة , مصدر سابق , ص 104.

(29) جورج ماكغفرن , وليام بولك , الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الان , ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية , ط 1 , بيروت , 2006 , ص 130 .

(30) عدنان هادي الاسدي والمتغيرات السياسية في العراق 2003-4-9 , ط 1 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 2011 , ص 154 .

31 - مروة سامي جودة , مصدر سابق , ص 106.

(32) ابراهيم خليل العلاف , هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره وآلياته , الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت , عن: [www.ahmadalhasso.com](http://www.ahmadalhasso.com)

33 - ابراهيم فريجات , العرب والولايات المتحدة الامريكية , تحرير مروان قبيلان , الطبعة الاولى , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , بيروت , 2017 , ص 68.

34 - حامد الخفاف , الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف , ط 2 , دار المؤرخ العربي , بيروت , 2012 , ص 200.

(35) رضا عبد الجبار سلمان , ايداد عايد والي البديري , بناء الدولة العراقية الجديدة والفيدرالية , ط 1 , دار الضياء للطباعة والتصميم , النجف , 2009 , ص 28 .

36 - لطيف كامل كليوي , اعياد عبد الرضا , مصدر سابق , ص 1690.